المنافسة البريطانية الفرنسية
في سلطنة مسقط
١٢٧٨ - ١٣١٦ هـ /١٨٦٢- ١٨٩٨م
دراسة في الوثائق البريطانية والفرنسية

إعداد

د. عبد الرحمن بن علي السديس

أستاذ التاريخ الحديث المساعد بكلية اللغة العربية والعلوم الاجتماعية

فرع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالقصيم

المحتويات

- مقدمة .

- العلاقات البريطانية الفرنسية حول مسقط خلال الفترة ١٢٨٧-١٣٠٩هـ/١٨٦٢- ١٨٩١م.

- تجددالنشاط الفرنسى فى سلطنة مسقط ورد الفعل البريطاني .

قائمة بالأختصارات المستعملة فى كتابة الوثائق

I.O.R : India Office Records	سجلات وزارة الهند
P.G. : Persian Gulf (هكذا ورد المسمى فى الوثائق)	الخليج الفارسى
G.I. : Government of India	حكومة الهند
S.S.I.: Secretary of state for India	وزير خارجية الهند
P.R.: Polptpcal Rsident	المقيم السياسى
P.A.: Political Agent	الوكيل السياسى
S.G.I.: Secretary Government of India	وزير حكومة الهند
F.D.: Foreign Department	الإدارة الخارجية
F.O.: Foreign Office	وزارة الخارجية البريطانية
A.A.E.: Archives des Affaires Affaires Etrangeres	أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية
Serv Hst Marien	وثائق البحرية الفرنسية

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وبعد :

تعرض الخليج العربى فى العقد الأخير من القرن التاسع عشر الميلادى إلى نشاط أوربى مكثف ، وبخاصة من فرنسا وإلى حد ما روسيا وألمانيا ، وكانت بريطانيا تنظر بقلق إلي هذا النشاط ، وعلى وجه الخصوص عندما ركزت فرنسا نشاطها وإتجاهها فى مسقط[1] ، مستندة فى ذلك إلى ركيزتين رئيسيتين : إحداهما : المعاهدة التى عقدتها مع السيد سعيد بن سلطان حاكم عمان وزنجبار عام ١٢٦٠هـ/١٨٤٤م، والأخرى على التصريح البريطانى الفرنسى المشترك عام ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م، وذلك عندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة عمان وزنجبار وأرادت أن تضمن من فرنسا موافقتها على ذلك التقسيم ، وذلك بمقتضى ذلك التصريح .

كما أن فرنسا وجدت فى هذا التصريح فرصة لإقلاق بريطانيا على أعتبار أن مركزها أصبح متساوياً مع مركز بريطانيا فى كل من مسقط وزنجبار ، وكانت سياسة بريطانيا ترتكز على محاربة أى نشاط أوربى فى الخليج العربى وبخاصة سلطنة مسقط التى اعتبرتها حجر الزاوية فى سياستها فى الخليج ، حيث كانت تتمتع بموقع إستراتيجى هام على الطريق الموصل بين عدن والهند وتشرف على مدخل الخليج .

ولهذا السبب أخذت فرنسا تعارض السياسات البريطانية فى المنطقة وكثيراً ما لجأت إلى خلق العراقيل وإثارة العقبات ضد بريطانيا مستندة إلى ما لها من امتيازات سابقة خولتها لها معاهدة عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م، وإذا اعترضت بريطانيا على أية سياسة فرنسية فإن فرنسا فى هذه الحالة تدعو بريطانيا إلى العودة إلى التصريح المشترك بينهما والذى سبقت الإشارة إليه، وبالرغم من ذلك فإن بريطانيا استطاعت أن توثق صلتها بسلطنة مسقط، وأن تحقق لنفسها الكثير من الامتيازات التى بلغت الذروة فى معاهدة عام ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م بين سلطان مسقط وبريطانيا، وليس من شك فى أن من أهم الأسباب التى دفعت بريطانيا لعقد هذه المعاهدة هو تجدد النشاط الفرنسى فى السلطنة ومحاولة فرنسا تعزيز وجودها فى المنطقة فاصطدمت مع بريطانيا. وبدأت فرنسا تعطى نفوذها زخما جديداً مستغلة الاضطراب الذى تعرض له سلطان مسقط عام١٣١٢هـ١٨٩٥م عندما تعرض لهجوم الثوار من الداخل، والتمرد الذى قام به إقليم ظفار وتوجت هذا الزخم برفع تمثيلها القنصلى فى مسقط من نيابة قنصلية إلى قنصلية عامة، وذلك عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م، والذى جعل بريطانيا تتخلى عن الصلابة فى معالجة مشكلاتها مع فرنسا، وبالرغم من غلبة النفوذ البريطانى إلا أن بريطانيا رأت ضرورة التفاهم السلمى مع فرنسا. ولقد حددت فترة الدراسة بحيث تبدأ من تقسيم الدولة العمانية والفصل بين إقليمى عمان وزنجبار عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م، وينتهى عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م عندما اتفق الطرفان على تسوية القضايا التى دار حولها النزاع بشكل تفاوضى.

وقد اعتمدت هذه الدراسة اعتماداً أساسياً على الوثائق الإنجليزية

غير المنشورة والوثائق الفرنسية غير المنشورة، وبخاصة وثائق وزارة الخارجية ووزارة البحرية الفرنسية، وكلتاهما تعكسان وجهتى النظر البريطانية والفرنسية اللتين من خلالهما يمكن رصد مراحل التنافس بينهما فى مسقط ونتائجه وموقف سلطان مسقط من هاتين السياستين. وتجدر الإشارة إلى أن بعض الدراسات التى تعرضت لهذا الموضوع درسته من وجهة النظر البريطانية اعتماداً على المصادر البريطانية، ولذا فإننى هدفت من خلال هذه الدراسة عرض وجهة النظر الإنجليزية والفرنسية من خلال الوثائق الإنجليزية والفرنسية وتحليلها وأتمنى أن تكون إضافة، جديدة فى هذا المجال، والله الهادى إلى سواء السبيل.

الباحث

العلاقات البريطانية الفرنسية حول مسقط خلال الفترة

١٢٧٨ - ١٣٠٩ هـ / ١٨٦٢ - ١٨٩١ م

يحكم العلاقات البريطانية الفرنسية فى مسقط، من حيث محاولات الهيمنة وبسط النفوذ بحكمها، تصريح عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م[٢] الذى تعهدت فيه كل من الدولتين باحترام استقلال مسقط، وأصبح مركز فرنسا بالنسبة لهذا التصريح متكافئاً قانونياً مع مركز بريطانيا فى سلطنة مسقط[٣] . وبالرغم من أهمية مسقط للبريطانين فى الهند والخليج العربى إلا أنها أكثر أهمية من وجهة نظر المصالح الفرنسية، وكان كلا الطرفين يخشى أن يأتى اليوم الذى يمكن أن تتصارع فيه الدولتان للمنافسة حول تلك المنطقة. أمّا من وجهة نظر سلاطين مسقط فكانوا يعتقدون بأن التصريح المشترك أعطاهم فرصة كافية للاستفادة من التوازن الدولى.

لقد ظلت العلاقات البريطانية الفرنسية بعد التقسيم تتأرجح فيما بين التأزم والوفاق، وظل البريطانيون يمسكون بزمام المبادرة فى عمان أكثر من منافسيهم الفرنسيين، وسيطر المسؤولون البريطانيون على الأحوال الداخلية، وتسخير الحاكم العمانى كأداة تنفيذ لخدمة مصالحهم التجارية، إلى جانب قرار التقسيم الذى أشرفت عليه بريطانيا، والذى قضى على استقلال عمان من الناحية العملية. أمّا ما الناحية الاسمية فقد ظلت عمان فى نظر القانون

الدولى دولة مستقلة، ولم يقف تعاظم النفوذ البريطانى فى عمان والخليج دون طموحات فرنسا فى المنطقة، وظل التنافس قائمًا بين البلدين فى مناطق أخرى من الخليج العربى وبخاصة فى فارس والعراق(٤).

والواقع أن انصراف الوكلاء السياسيين الفرنسيين فى مناطق الخليج إلى النشاط الدينى الكاثوليكى، وبخاصة فى الفترة التى سبقت عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م، صرفت اهتماماتهم وتركيزهم عن الميدان السياسى وكان النشاط التنصيرى الفرنسى، والكاثوليكى منه بوجه خاص، أعرق وأوسع تنظيماً فى الشرق من النشاط التنصيرى البريطانى، لدرجة أن المنصرين البريطانيين – إلى جانب القناصل والوكلاء السياسيين فى العراق والخليج – كانوا يثيرون مخاوف السلطات البريطانية من احتمال سيطرة الفرنسيين على الشرق، وأنه يتعين على الإنجليز أن ينشطوا فى عقد أواصر الصداقة مع مختلف المناطق والفئات فى الخليج قبل أن يسبقهم الفرنسيون فى هذا المضمار(٥). هكذا سخرت كل من بريطانيا وفرنسا وجودهما السياسى ونشاطهما الدينى فى خدمة مصالحهما الاستعمارية فى الشرق.

وجدت فرنسا فرصة لتدعيم نفوذها فى مسقط إثر الاضطرابات الداخلية التى أودت بحياة السيد (ثوينى بن سعيد)(٦) سلطان مسقط عام ١٢٨٣هـ/ ١٨٦٦م، على يد ابنه السيد (سالم) بالإضافة إلى التهديد الخارجى الذى جاء من قبل السعوديين(٧).

وفى خضم هذه الأوضاع فى عمان بعث أحد ضبّاط البحر الفرنسى إلى قائده تقريراً عن أوضاع مسقط ومستقبل النشاط الفرنسى فيها جاء

فيه : «يعتمد الفرنسيون فى علاقاتهم التجارية بمسقط على (على بن خلفان) الذى هو فى نفس الوقت ممثل القنصلية الفرنسية فى بغداد، وقد تمكن (عزان بن قيس)[٨] الذى يمسك بزمام الأمور فى عمان من وضع حد لأعمال السلب والنهب، ويخوض صراعاً مع أعدائه الوهابيين الأقوياء الذين يتمتعون بمساندة بعض الزعماء العمانيين، كما يوجد شخص آخر يتطلع إلى الحكم وقد يُستولى عليه وهو السيد (تركى)[٩] الذى طلب منه الإنجليز الإقامة بالهند، ويلوحون بتنصيبه على العرش إن لم يمتثل الإمام (عزان) لسياستهم[١٠] . وبرغم الأوضاع الداخلية المتردية فى عمان إلا أن الفرنسيين لا يملكون الإمكانيات السياسية ولا العسكرية لإيجاد موطئ قدم لهم فى مسقط أو كسب طرف عن آخر.

ومهما يكن من أمر فقد حكم (عزان بن قيس) معظم مقاطعات عمان بما فيها مسقط خلال الفترة (١٢٨٥ - ١٢٨٧هـ/ ١٨٦٨ - ١٨٧١م) وكان إماماً مدعوماً من قبل علماء الدين الإباضية، أمّا بريطانيا فقد شعرت أن بقاءها فى عمان مرتبط بشخصية الحاكم. وبما أن الأمام (عزان بن قيس) يكرس عودة الإمامة فى عمان، فهذا معناه - من وجهة النظر البريطانية - القضاء على النفوذ البريطانى، حيث إنّ الأئمة يكرهون كل ما هو أجنبى؛ لأن يذكرهم بالعدوان البرتغالى، أمّا السيد (سالم) السلطان السابق، فقد أثرت بريطانيا عدم التعاون معه بسبب علاقاته الجيدة مع السعوديين، وهذا لا يخدم مصالحها، لذا فكرت أن تساعد السيد (تركى بن سعيد) للعودة إلى مسقط كى تستطيع أن تسيّر أمور مسقط وفق ما تشتهى[١١].

وبالفعل فقد استطاع السيد (تركى بن سعيد) الاستيلاء على مسقط

وإسقاط حكومة الإمامة فى ذى القعدة ١٢٨٧هـ/ فبراير ١٨٧١م، واعترفت بريطانيا بالسيد تركى حاكمًا على مسقط فى جمادى الأولى ١٢٨٨هـ/ أغسطس ١٨٧١م، وبهذا الاعتراف تلقى دفعة جديدة من المساندة البريطانية(١٢). وتشير الوثائق الفرنسية إلى أن الاضطرابات فى مسقط فى تلك الفترة انعكست على وجود الرعايا الأوربيين حيث لم يتبق فيها سوى عدد قليل من الإنجليز، كما انخفضت عمليات التبادل التجارى فيها، وبذلك لم تعد الحاجة قائمة إلى وجود ممثل فرنسى بالمدينة على الأقل فى الوقت الراهن(١٣).

وعلى الرغم من سوء الأوضاع فى مسقط، إلا أن الفرنسيين عملوا على إقامة علاقات جيدة مع السيد تركى، كما قدموا له التهانى بتولية الحكم، وذلك عندما قام أحد قادة السفن الفرنسية فى الخليج بزيارة للسلطان الذى استقبله ووعده ببناء علاقات جيدة مع فرنسا قائمة على المعاهدات السابقة، وكان ذلك فى صفر ١٢٩١ هـ مارس ١٨٧٤م(١٤). ولكن اضطراب الأحوال السياسية فى السلطنة لم يمكن الفرنسيين من تعزيز علاقاتهم السياسية والتجارية، فقد ضعف سلطة السلطان على رعيته، واستقل بعض المتمردين فى بعض الأقاليم، كما فقدت مسقط أهميتها كقاعدة تجارية وبخاصة بعد أن أصبحت السفن القادمة من الهند تتحاشى الرسو بها، وأخذت بالتحول إلى موانئ الخليج الأخرى، وتكاد التجارة الفرنسية أن تكون منعدمة بمسقط(١٥).

ومن جهة أخرى فقد عملت بريطانيا على تدعيم نفوذها فى مسقط ودعمها للسيد تركى، وذلك عن طريق تحسين الأوضاع المالية فى السلطنة

مقابل توقيع السلطان على معاهدة لمنع تجارة الرقيق فى المقاطعات التابعة للسيد تركى، واستطاع المفوض البريطانى (Frere) إ قناع السلطان فى صفر ١٢٩٠هـ/ ١٨٧٣م الذى قبل التوقيع على المعاهدة التى أعطت للسلطات البريطانية فرصة التدخل لمعالجة الأحوال المالية السيئة التى يعانى منها السيد تركى، والتي ستساعده على إخضاع معارضيه. كما تمكنت بريطانيا من الحصول على امتيازات كبيرة بعد توقيع هذه المعاهدة ، فقد اشترطت استمرار السيد تركى فى القيام بإخلاص على تنفيذ هذه المعاهدة مقابل أن تدفع له بريطانيا المعونة السنوية[١٦].

وهكذا توطدت العلاقات الودية بين السيد تركى وبريطانيا وارتفع شأن السيد تركى فى نظر الحكومة البريطانية، وتدفقت الأموال إلى خزينته، وتمكن من مناوأة معارضيه واسترجاع بعض الأقاليم التى فقدها، ومن جهة أخرى فقد ضعف موقفه أمام شعبه سواء من أهالى مسقط أو من القبائل الداخلية، وافتقر إلى التأييد الشعبى.

فى الوقت الذى أخذ فيه مركز بريطانيا يقوى فى مسقط، لم يكن لفرنسا أى نفوذ يذكر، فلم تستطع تعيين ممثل قنصلى لها، وأوكلت رعاية المصالح التجارية الفرنسية إلى ممثل شركة الهند البريطانية بالرغم من عدم وجود رعايا فرنسيين بمسقط، وحث قادة السفن الفرنسية فى الخليج والمحيط الهندى المسؤولين الفرنسيين بضرورة الإسراع فى تعيين ممثل فرنسى بمسقط حيث إن هناك الكثير مما يجب عمله أمام قوة نفوذ الإنجليز فى المنطقة، ولم تعد التجارة الفرنسية ذات فعالية هامة ما دام لا يوجد

قنصل فرنسي رسمي في مسقط[١٧].

وبالرغم من المساندة البريطانية إلا أن سلطة السيد تركي ما زالت تعاني من بعض المتاعب؛ لأنه لا يمكن إحكام القبضة على السلطة في ظل قلة الموارد المالية، ففي عام ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠م أصبح استمرار معونة زنجبار التي كان يحصل عليها سلطان مسقط أحد الموارد الرئيسة في ميزانية حكومة مسقط، وبدونها فإن اقتصاد السلطنة كثيراً ما تعرض لضغوط مالية، وبخاصة بعد أن أصبحت بريطانيا هي التي تتحكم في تلك المعونة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدتها مع سلاطين مسقط.

ونتيجة للضغوط السياسية التي مارستها بريطانيا على السيد تركي بدأ يولي الدول الأوربية الأخرى ذات العلاقة مع مسقط أهمية، في محاولة لإيجاد توازن في علاقاته معهم. وبدأ ممثلو هذه الدول في إبلاغ حكوماتهم بهذا التغيير، وقد تضمنت الوثائق الفرنسية ما يشير إلى ذلك.

فقد جاء في إحدى تلك الرسائل : «يتطلع سلطان مسقط إلى التعامل مع الدول الأخرى إلى جانب الإنجليز الذين يدعمون نفوذهم كل يوم في السلطنة، وقد لوحظ بعض التجار الأمريكيين بتشجيع من السلطان، وسيحض الفرنسيون بالترحيب أيضاً إن هم قاموا بدعم تواجدهم التجاري في المنطقة، وتحلوا بالصبر، واستفادوا من تجربة الإنجليز في هذا المجال[١٨].

استغلت بريطانيا الأوضاع السيئة في مسقط، وساعدها في ذلك تضاؤل وجود القوى الأخرى في المنطقة وبخاصة فرنسا، وقد وصل النفوذ

البريطانى حداً جعل الوكيل السياسى البريطانى هو الشخص الذى يسيّر السياسة فى مسقط، وذلك بتأثيره على السلطان الذى كانت تدعمه الحكومة فى الهند، وكان شيوخ وأعيان البلاد يعرفون هذه الحقيقة، وكانوا على اتصال دائم بالوكيل السياسى البريطانى لمناقشة كثير من الأمور، وبالرجوع إلى مذكرات الوكيل السياسى البريطانى نجد أن زيارات هؤلاء إليه متكررة ومتصلة، كما نجد أيضاً أن زياراته للسلطان تكاد تكون شبه يومية[١٩].

لما توفى السيد تركى فى شوال ١٣٠٥هـ/ يونيو ١٨٨٨م، تولى حكم السلطنة ابنه فيصل[٢٠]، الذى بدأت بريطانيا من خلاله تعمل على أن يكون لها وضع مميز فى السلطنة، الذى عبر عنه الوكيل السياسى البريطانى بمسقط فى إحدى رسائله إلى المقيم السياسى فى الخليج عندما قال :«بأن الحكومة البريطانية قد قامت بخدمات جليلة فى الخليج، وتستحق نظير هذا أن يكون لها وضع مميز فى مسقط، وحتى لا تصبح مثل القوى الدولية الأخرى، فقد صرفت بريطانيا أموالها، وأزهقت أرواح رجالها من أجل حفظ السلام البحرى فى المنطقة، وأشار أيضًا بأن السلطة البريطانية هى العليا بمسقط فى الوقت الراهن وأن المساعدات المادية البريطانية لسلطان مسقط، واعتماد بعض الحكومات الأجنبية فى تصريف شئونها فى عمان على الوكيل السياسى البريطانى يتيح للبريطانيين حقًا مشروعًا لوضع مسقط تحت نفوذهم»[٢١].

وقد توجت بريطانيا هذا الزخم السياسى بإبرام معاهدة الصداقة والتجارة والملاحة التى تم التوقيع عليها من قبل السيد فيصل وبريطانيا فى

شعبان ١٣٠٨هـ/ مارس ١٨٩١م، والتى كان من أهم بنودها تعهد السيد فيصل على نفسه وعلى ورثته بعدم التخلى أو التنازل عن أى من أراضى مسقط وملحقاتها إلى غير حكومة بريطانيا[٢٢]. إن هذه المعاهدة تعنى فى مضمونها خضوع السلطان للحكومة البريطانية، وتمتاز بكثرة المواد المنظمة للعلاقات التجارية، وإعفاء البضائع الإنجليزية من كثير من الرسوم الجمركية، وإشرافها على تجارة السلطنة. وتكثر فى هذه المعاهدة أيضاً المواد المقيدة، وسواء كانت حماية رسمية أم غير رسمية فقد تصرفت بريطانيا كما لو كانت الحماية موجودة فعلاً، وبهذا حصلت بريطانيا على مزيد من الامتيازات، مما جعل فرنسا تبحث عن امتيازات مماثلة فى مناطق أخرى إلى جانب مسقط.

إن حروب فرنسا فى القارة الأوربية لم تنقطع، فمن ذلك الحرب البروسية الألمانية التى نشبت فى عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٠م، والتي هزمت فيها ونتج عنها خروج فرنسا ضعيفة منهكة، فحصرت جل جهودها الاستعمارية فى مستعمراتها الآخذة فى الاتساع فى شمال إفريقية، على أن ذلك لم يكن يعنى تخليها بصفة نهائية عن آمانيها فى الشرق[٢٣].

وكان هذا المصير الذى آلت إليه القوة العسكرية الفرنسية فى أوربا، أول دليل على أن فرنسا لم تعد فوق مستوى الهزيمة، فزال شبح الخوف من الفرنسيين، وضاعت من فرنسا فرص محاربة بريطانيا. لقد انعكست آثار

هذه الهزيمة على وجود فرنسا في منطقة الخليج، والتى تعد منطقة هامة للمصالح الفرنسية، ورغم استمرار التمثيل القنصلى الفرنسى فى بغداد والبصرة، إلا أنه لم يكن ثمة دليل على وجود مصالح فرنسية فى مناطق أخرى من الخليج قبل عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م.

تجدد النشاط الفرنسى فى سلطنة مسقط ورد الفعل البريطانى

أدى تحسن الأوضاع الداخلية فى فرنسا إلى العودة لمزاولة نشاطها التجارى والسياسى فى الخليج العربى، فى محاولة جادة لتعويض الخسائر التى لحقت بها من جراء انصرافها عن مصالحها الخارجية وسط المشاكل الداخلية التى كانت تمر بها.

بدأت فرنسا تكثف نشاطها السياسى فى منطقة الخليج بشكل عام وفى مسقط بشكل خاص إثر التقرير الذى بعثه السيد (أو تافى Ottavi)[٢٤]. للحكومة الفرنسية فى ١٣١٠هـ/ نوفمبر ١٨٩٢م، والذي جاء فيه : «تعد مسقط واحداً من أهم موانئ الخليج الفارسى، وقد اعتبرها الإنجليز إحدى النقط الرئيسية على طريق الهند وفارس، ولذا فقد دعموا نفوذهم فيها منذ أمد بعيد، وعقدوا مع سلاطين مسقط معاهدات ضمنت لهم هذا النفوذ، ويخشون من أى تواجد أجنبى فيها، ونظراً لهذه الأهمية الكبيرة لمسقط، فإنه يتعين على فرنسا تعيين ممثل قنصلى لها فيها يرتكز على الحقوق الفرنسية التى ضمنتها لها معاهدة عام ١٢٦٠هـ/ ١٨٤٤م بين عمان وفرنسا، وبدون ذلك فإنه ليس من الممكن تنمية النفوذ الفرنسى فى

المنطقة[٢٥].

وقد عبر السفير الفرنسى فى بريطانيا فى رسالة لوزير خارجيته عن امتعاضه من تعاظم النفوذ الإنجليزى فى مسقط، وأيد تعيين وكيل قنصل فرنسى يكون قادراً على إرسال المعلومات الصحيحة، ولكن بدون التدخل فى المشاكل الداخلية، ويركز اهتمامه بالنواحى السياسية، وما يجرى هناك، وإن يتجنّب الانحياز لجانب معين، حتى لا يجر على فرنسا مشاكل لا طائل لها، حيث إنّ الوجود الفرنسى المحدود فى مسقط لا يتعدى النطاق التجارى، ولا يمكن للإنجليز الاعتراض على هذا التواجد ما دام لا يتعدى هذا النطاق، وذكر السفير الفرنسى بأنه قام بإبلاغ الإنجليزى عن طبيعة التواجد الفرنسى فى تلك المنطقة»[٢٦].

ويبدو أن السفير الفرنسى فى لندن (ادينجتون Waddington) قد أحس أكثر من غيره بازدياد النفوذ البريطنى فى مسقط بعد معاهدة عام ١٣٠٨هـ/١٨٩١م، وقدم احتجاجا للخارجية البريطانية لخروجها- كما يقول - عن إطار التصريح البريطانى الفرنسى المشترك عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م.

لقد درست الحكومة الفرنسية اقتراح فتح وكالة قنصلية لها فى مسقط من جميع الجوانب توصلت إلى قرار أصدرت بموجبه إدارة القنصليات بالخارجية الفرنسية مذكرة أكدت فيها على الهدف السياسى من فتح هذه الوكالة الذى أنيط بها دعم النفوذ الفرنسى فى السلطنة»[٢٧].

لذا فتحت فرنسا لها نيابة قنصلية فى مسقط أواخر عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٤م، وبدأ النشاط الفرنسى ينتعش، ويعود ذلك إلى وصول المسيو

الفرنسى (أوتافى Ottavi) الذى شغل منصب وكيل قنصل فى مسقط فى تلك الفترة التى بلغ فيها النفوذ البريطانى فى منطقة الخليج عامة وفى مسقط خاصة أوجه، وبما أن وضع فرنسا فى المنطقة لا يسمح لها بمناوأة النفوذ البريطانى القوى، فقد عمل أوتافى من أجل الوصول إلى غايته بالتقرب من المسؤولين البريطانيين المقيمين فى مسقط، عن طريق إقامة علاقات صداقة معهم، لابعاد الشكوك عنه، وقد ألمح أوتافى فى إحدى رسائله إلى وزارة الخارجية الفرنسية إلى أنه قد توصل إلى عقد علاقة حميمة مع السيد (ماكيردى) المندوب البريطانى، كما أن علاقته وطيدة مع السيد (بيلى Belly) المسؤول البريطانى ومساعديه. أمّا عن قنصل إنجلترا الميجر (سادليرSadlier) فذكر أن معرفته باللغتين العربية والفرنسية، ومعرفتى باللغة العربية قد أوجد بيننا قاسمًا مشتركًا ساعد بقوة على إزالة الشعور بعدم الثقة، كما ذكر أنه حاول أن لا يتعكر صفو العلاقة بين القنصلية الفرنسية والبريطانية ولو مؤقتا، حتي يتمكن من إقامة جسور من العلاقات مع أطراف أخرى[٢٨]. إلا أن هذا الصفاء والود لم يستمر، حيث شعر البريطانيون أن فرنسا ترصد وتتبع تحركاتهم فى مسقط، فقامت باتخاذ بعض الإجراءات الكفيلة بمنع تسلل أى نفوذ أجنبى إلى مسقط، الذى بدأت تلوّح بإعلانها محمية للتاج البريطانى، لولا أن الإعلان الفرنسى البريطانى المشترك عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م كان يمنعها من اتخاذ تلك الخطوة.

• بدأت فرنسا باتخاذ بعض الخطوات نحو العمل على استرجاع مكانته السياسية فى الخليج، وعرقلة المصالح البريطانية فى المنطقة، فحاولت أن

تستخدم التنصير ونشر المنصرين الكاثوليك فى المنطقة، والذى عبر عنه أوتافى بأنه سيكون لمصلحة الحضارة وللمصالح الفرنسية فى هذه الأنحاء، وإلى جانب سياسة التنصير، حاولت فرنسا نهج سياسة القروض المالية مع سلطان مسقط والتي شرحها السيد أوتافى فى إحدى رسائله لوزارة الخارجية الفرنسية مؤكدا بتفاقم مصاعب السلطان المالية، وأنه أبدى رغبته بالحصول على قروض ماليه من فرنسا، إلا أنه يرى نفسه (أى السلطان) ملزمًا بالاتفاقية التى عقدها مع بريطانيا، حيث جاء فى بعض بنودها أن لا يقبل سلطان مسقط أى قرض مالى من طرف أجنبى[٢٩]. والواقع أن كل هذه السياسات لم تسفر عن خطوة عملية تذكر، وبخاصة القروض المالية لسلطان مسقط، والذى ربما يعود إلى خوف السلطان من المسؤولين البريطانيين الذين كانوا متواجدين فى المنطقة، بل هم الذين يمسكون بزمام الأمور فى مسقط نفسها.

وقد سنحت الفرصة لفرنسا لكى تعزّز نفوذها في مسقط، عندما تعرض السيد (فيصل بن تركى) لهجوم الثوار[٣٠] على مسقط، والمعروف بهجوم عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م، وذلك عندما تخلى الإنجليز عن مساعدته وتركوه وشأنه، مع أنه استنجد بهم أكثر من مرة، ويتعذر البريطانيون بأن هذا شأن داخلى يحتم عليهم التزام الحياد ، أو كما عبر عنه الوكيل السياسى البريطانى، بأن إظهار القوة من جانب السلطات البريطانية أمر غير مرغوب فيه[٣١].

والواقع أن بعض المصادر تتهم السيد فيصل بتعاونه مع الإنجليز ذلك

التعاون الذى فجّر ثورة عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م، ولكن الحقيقة غير ذلك فقد تخلى عنه الإنجليز فى أحلك الظروف رغم الاتفاقيات التى تربطهم به، ولكنه لم يتخاذل بل صمد واستطاع أن يدافع عن نفسه.

ولذا فقد أدرك السيد فيصل مدى خذلان السلطان البريطانية له أثناء حدوث الثورة والهجوم على مسقط، مما أدى إلى شبه انفصال بينه وبين ممثليها فى مسقط، وقد ألمح أكثر من مرة بأنه يعتبر السلطة البريطانية مقصرة فى واجبها نحوه، وقد اعتبر موقف الحياد التام الذى اتخذه الوكيل السياسى البريطانى من الثوار، دليلاً على تخلى الحكومة البريطانية عن التزامها تجاهه، لذلك فإنه أصبح أكثر استعداداً لقبول المحاولات الودية التى كان الفرنسيون يبذلونه[٣٢].

وكرد فعل من السيد فيصل تجاه بريطانيا، قام بزيارة إلى إحدى السفن الفرنسية (ترودىTrodei) التى تزور مسقط لأول مرة، والتى يبدو أن الفرنسيين أرادوا من خلالها استعراض قوتهم العسكرية فى المنطقة وقد استقبل السلطان السيد (أوتافى) نائب القنصل الفرنسى، وأبدى السلطان إعجابه الشديد بالسفينة وتسليحها، كما أبدى رغبته الملحة فى رؤية فرنسا إلى جانبه، وأبدى السلطان أيضا رغبته فى بقاء السفينة لوقت أطول فى مياه مسقط الإقليمية[٣٣].

وعن حجم التواجد الفرنسى فى المنطقة على إثر زيارة السفينة (ترودى) يقول (أوتافى) نائب القنصل الفرنسى فى مسقط فى رسالة بعث بها إلى وزير خارجيته : «إن العرب الذين يُعجبون دائماً بمظاهر القوة،

وخاصة السفن الحربية، بدأوا يشعرون بوجود الفرنسيين، وبوصول (ترودى) فإن الثقة بدأت تتعزز بفرنسا، وقد صار الحديث فى المنطقة منذ مدة عن قوة فرنسا، وعن السفن والمدافع الفرنسية، ولقد قام العديد من أعيان مسقط بزيارتى، وكذلك بعض زعماء القبائل الذين أتوا لمساعدة السلطان، وطلبوا أن يكونوا تحت الحماية الفرنسية»[٣٤]. وفى تقديرى أن السيد أوتافى نائب القنصل الفرنسى فى مسقط قد بالغ لوزير خارجيته فى وصف النفوذ الفرنسى فى المنطقة، فى تلك الفترة على الأقل؛ لأن سلطان مسقط لايزال مكبلاً بمعاهدة عام ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م مع بريطانيا الذى لا تعطيه حرية الحركة والمناورة السياسية، أو حتى إحداث توازن بين القوى المختلفة فى بلاده.

حرصت الحكومة الفرنسية على أن تقوم سفنها بزيارة لموانئ سلطنة مسقط، تأكيداً لوجودها من ناحية، وتهديداً غير مباشر للنفوذ البريطانى من جهة أخرى، ففى عام ١٣١٥هـ/ ١٨٩٧م، قامت البارجة (لاسور باريس Lsur/ prise) بزيرة لميناء مسقط، وقام قائدها (كارونKroun) بزيارة السلطان، الذى عبر عن ابتهاجه بوجود باخرة فرنسية فى بلده[٣٥].

قامت فرنسا بتكثيف نشاطها فى الخليج العربى، وبخاصة بعد دخولها فى إتفاقية سرية مع روسيا، كان هدفها معارضة النفوذ البريطانى فى فارس والخليج، ولقد قامت نيابة القنصلية الفرنسية فى مسقط بدور كبير فى هذا المجال[٣٦]. لقد انزعج البريطانيون من محاولات الروس والفرنسيين تقويض نفوذهم فى مسقط وتأسيس مناطق نفوذ لهم فى المنطقة على حساب السياسة والنفوذ البريطانى

أظهر البريطانيون قلقهم وتخوفهم من تزايد أطماع الدول الأوربية فى الخليج العربى، والتى أخذت أشكالاً مختلفة وسلكت طرقاً ملتوية فى سبيل الوصول إلى أهدافها الاستعمارية، حتى بات أمر الخليج الهاجس الرئيسى لساسة بريطانيا، وبخاصة التحالف الفرنسى الروسى. وتعرض لنا الوثائق الفرنسية هذا القلق الذى تطرقت له صحيفة (تايمز أوف إنديا Taymar of India) والذى جاء فيها : «إن موقفنا ضد روسيا قد أصبح أكثر تعقيداً الآن مع العنصر الجديد للتعاطف مع فرنسا، إننا نتلمس طريقنا فى مثل هذا الصراع، ولكن الآن دخلت فرنسا في مسرح الأحداث، ونافست حقنا فى أن نفعل ما نريد فى مسقط، وقد قال السيد (دى لونكل De Lunceil) فى باريس «إن الحكومة الفرنسية منذ عام مضى قد كانت – على ما يبدو – ترى نفسها بالتنسيق مع إنجلترا تضمن استقلال مسقط قد أغفلت الحوار حول الموضوع مع اللورد (كمبرلى Kimburly) وذلك بإرسال سفينة حربية فرنسية إلى مياه الخليج، وقد كان ذلك شيئاً جديداً بالنسبة لنا، ولكنه يتفق كثيراً مع ما كنا نعلمه عن (كمبرلى) والسيد (هانوتو Hanotaux) على حد سواء، مع أنه ليس من الضعف تصديق إمكانية حدوث مثل هذا ، وأكثر ما هو متعلق بالموضوع الآن، هو أن السيد (هانوتو) قد عاد مرة أخرى لمجلس الوزراء الفرنسى، وإن الصحف الفرنسية التى تعكس آراءه تركز كثيراً على حق وواجب فرنسا فى ضمان حياد الخليج العربى ومداخله، وهذا ليس إلا طريقة أخرى للقول بأنه كان اهتماماً بإبعاد روسيا من الخليج العربى. إننا الآن مواجهون بعدوين بدلاً من عدو واحد»(٣٧).

ويبدو أن الظروف الاقتصادية الحرجة التى كان يمر بها السيد (فيصل) سوف تجبره أن يولى ظهره لبريطانيا، ويبحث عن حليف آخر؛ لأن الدمار الذى خلفه الثوار فى مسقط، ومطالبة بريطانيا السلطان بدفع تعويضات للتجار الهنود، دفعت به إلى البحث عن حل لأزماته المالية، فى وقت لم تكن حالته تسمح له بالمجاهرة بغضبه على بريطانيا، فقد كتمه فى نفسه، وراح يتقرب من (أوتافى) نائب القنصل الفرنسى. ومما ساعد فى تعزيز العلاقات بين السلطان ونائب القنصل الفرنسى، أن الشيخ (عبد العزيز الرواحى) الذى كان أمين سر السلطان، كان فى الوقت نفسه مترجماً للقنصل الفرنسى، وعلى ذلك قام بدور هام – من خلال هذه الازدواجية فى العمل – فى توثيق أواصر الصداقة بين مسقط وفرنسا، وذلك بتشكيك السلطان فى النوايا البريطانية، ففتح بذلك الباب أمام فرنسا لتعزيز موقعها فى مسقط[٣٨]. وفى رسالة من (أوتافى) إلى وزير خارجيته نستطيع أن نقف على مستوى العلاقة بين فرنسا والسلطان، ومدى ثقة القنصل الفرنسى فى النتائج التى يمكن أن تترتب على هذه العلاقة، والتى عرضها بقوله : «إذا رأيتم من المفيد فى الوقت الراهن أن نقف إلى جانب سلطان مسقط، والذى يبدو أنه منزعجاً من زيادة النفوذ الإنجليزى، فإننا نستطيع أن نسهل له اقتراض المبالغ التى يحتاج إليها لدفع تعويضات الهنود، وتقوية قاعدة حكمه، ولكن من وجهة نظرى فإنه يتعين أن يكون دعمنا له مشروطاً بحيث يطلبُ منه أن يوقع على معاهدة مكتوبة بطريقة تبطل معاهدة ٢٠ مارس ١٨٩١[٣٩]، وتجعلنا على قدم المساواة مع الإنجليز فى مسقط»[٤٠]. والواقع أن السيد فيصل فى بادىء الأمر رفض أن يطأطىء رأسه لبريطانيا، وفضل

أن يخلق توازناً بين الدول الأوربية ذات المصالح الاقتصادية فى بلاده، حتى لا تنفرد إحداها بالساحة، وتسيطر على زمام الأمور، صحيح أنه كان يجارى بريطانيا أكثر من غيرها بحكم نفوذها فى المنطقة، إلا أنه كان يكره فيها استبدادها وهيمنتها، لذا كان كلما اشتدت عليه أدبر عنها، وولى وجهه نحو غريمتها فرنسا، مما أعطى فرنسا مجالاً لتعزيز نفوذها فى مسقط ولو أنه لم يصل إلى مستوى النفوذ الذى تتمتع به بريطانيا.

لقد شعر المسؤولون البريطانيون بخطأ سياساتهم السابقة تجاه السلطان، ففى تقرير بعث به الوكيل السياسى البريطانى فى مسقط السيد (سادلر) إلى حكومة الهند، ذكر فيه أنه مهما كان سلوك السلطان الحالى، فإن ظروفه السياسية والاقتصادية لن تمكنه من السيطرة على الوضع، وأنه بأمس الحاجة إلى تأييدنا لحماية المصالح البريطانية فى مسقط، وحماية الرعايا البريطانيين الذين يمارسون التجارة مع الهند، وأن سياسة الحياد التى انتهجتها بريطانيا فى التمرد السابق، لن تساعد فى تأمين تلك الأهداف. ويستطرد الوكيل السياسى البريطانى بمسقط قائلاً : «إن الوقت مناسب لاتخاذ قرار فى هذا الاتجاه قبل أن تفرضه علينا الأحداث، هناك عدة عوامل تفرض علينا مستقبل وضعنا فى الخليج، مثل نظرة روسيا وفرنسا تجاه الخليج، وازدياد التأثير التركى فى الجزيرة العربية، ومستقبل فارس السياسى، إن أى محاولة لفرنسا لتعزيز نفوذها فى مسقط، أو التدخل فى سياسة السلطان سوف تصد، كما سيقام حاجز قوى أمام الأطماع التركية»(٤١).

ارتفعت حدة التنافس البريطاني الفرنسي في مسقط، بعد تمرد ظفار[٤٢]، حيث تناقل المسؤولون البريطانيون أنباءاً عن بوادر تقارب عماني فرنسي من أجل الوصول إلى حل مشكلة ظفار، والواقع أن السلطان فيصل أدار ظهره لبريطانيا عندما اشترطت عليه أن يتقيد بنصائح الحكومة البريطانية فيما يخص أية إجراءات مستقبلية في ظفار، ولكنه لم يوافق على هذا الشرط على اعتبار أنه شرط غامض، مضيفًا أنه سيسعى إلى إنهاء المشكلة بطريقته الخاصة[٤٣].

وفي برقية بعث بها وكيل وزارة الهند في لندن إلى نظيره وكيل الخارجية البريطانية، أشار فيها إلى أن مسلك سلطان مسقط غير ودي مؤخراً فيما يتعلق بأمر ظفار، وذكر أن فرنسا تجري مناورات عسكرية في مسقط والساحل العربي، ويؤكد ضرورة العمل على إبعاد أي نفوذ أجنبي في أمور مسقط والساحل العربي، وذلك عن طريق محمية بريطانية صرفة في مسقط، واستفسر من وكيل الخارجية عن ما إذا كانت اللحظة مناسبة للحصول على موافقة فرنسا مقابل إلغاء إعلان عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م البريطاني الفرنسي[٤٤].

قام السيد فيصل بإرسال قوات برية إلى ظفار للقضاء على التمرد – كما ذكرنا – ولكنها فشلت في استرداد القلعة، ولذا فقد قام السلطان بتقويض الوكيل السياسي البريطاني بإنهاء المشكلة بشكل ودي، وتم إرسال سفينة بريطانية إلى مسقط لنقل المندوب البريطاني إلى ظفار، وأخذت الحكومة الفرنسية تتابع باهتمام عملية التدخل البريطاني تحت ستار

القضاء على التمرد، ولقد أبلغ «أوتافى» وزير خارجيته بالتحرك الإنجليزى، وأرسل معلومات تفيد أن الوكيل السياسى البريطانى فى مسقط والمقيم البريطانى فى الخليج، ذهبا استجابة لطلب السلطان فيصل مع سفينتين حربيتين إلى ظفار، وذلك بهدف قمع التمرد فيها(٤٥).

لقد أدى التدخل البريطانى فى ظفار إلى فتح باب المفاوضات الفرنسية البريطانية، وبناء على طلب التوضيح الذى قدمه السفير الفرنسى في لندن حول هذا الموضوع، أفاد وزير الخارجية البريطانية، بأن إرسال السفن الإنجليزية إلى ظفار تم بعد إلحاح من سلطان مسقط، وكانت الحكومة البريطانية قد ترددت فى بادىء الأمر فى إرسال أية مساعدات إلى هناك(٤٦). ولكن خشية البريطانيين من أن يلجأ سلطان مسقط إلى طلب المساعدة من قوة أخرى، إضافة إلى دوافع أخرى تهم المصالح البريطانية فى المنطقة، رأت بريطانيا أنه من المصلحة دعم سلطان مسقط ومساندته للقضاء على تمرد ظفار.

هكذا استطاع السيد (فيصل) الصمود والبقاء فى الحكم رغم ما تعرض له من مشكلات، وبخاصة ثورة عام ١٣١٢هـ/ ١٨٩٥م والهجوم على مسقط، وما خلفته من آثار سلبية على الاقتصاد العماني، وثورة ظفار التى جاءت بعدها، والواقع أن هذه الثورات عملت على تصعيد المنافسة البريطانية الفرنسية فى مسقط وما حولها، ورغم الجهود التى بذلتها فرنسا ونائب القنصل الفرنسى فى مسقط (أوتافى)، إلا أنه لم يستطع أن يزعزع من هيبة النفوذ البريطانى في مسقط، كما أن تلك الثورات قد أزاحت الستار

عن أطماع بريطانيا فى المنطقة، التى عمل الإعلان الأنجلوفرنسى عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م على الحد منها بشكل كبير.

ورغم ضآلة الدعم والتأييد الفرنسى للسلطان إبان الأزمات التى تعرض لها، إلا أن بريطانيا شعرت بتساهل سلطان مسقط وميله تجاه الفرنسيين، والواقع أن الشيخ (عبد العزيز الرواحى) - الذى سبق ذكره - قام بدور كبير فى توثيق أواصر الصداقة بين سلطان مسقط وفرنسا، وفتح الباب أمام الفرنسيين لتعزيز موقفهم فى مسقط لدرجة أدت إلى رفع صلاحيات نائب القنصل فى عام ١٣١٦هـ/ ١٨٩٨م إلى رتبة قنصل[٤٧]، وكان فى ذلك فرصة لإعادة اهتمامها بهذه المنطقة الحيوية، وقد تمكنت فرنسا بالفعل من تحقيق بعض المكاسب من السلطان، غير أن حكومة الهند البريطانية لم تقف متفرجة أمام تنامى النفوذ الفرنسى فى مسقط، بل تصدت له بقوة.

لم تتراجع فرنسا أمام الضغوط البريطانية، ولم تقبل برضوخ السلطان للتهديد البريطانى، بل أصرت على حقها فى الامتيازات التى حصلت عليها، مستندة إلى تصريح عام ١٢٧١هـ/ ١٨٦٢م. ونظرا لأن بريطانيا فى تلك الفترة تعانى من مشاكل فى مناطق أخرى، فقد اضطرت إلى التخلى عن الصلابة فى معالجة مشكلاتها مع فرنسا، وضرورة تسوية الأمور بينهما بشكل تفاوضى وودى من خلال تسوية المشكلات السياسية بينهما.

الهوامش

(١) إن سلاطين مسقط خلال الفترة التي تغطيها هذه الدراسة ليس لهم نفوذ قوى فى عمان الداخل، بل ارتكز نفوذهم فى مسقط ومعظم المدن الساحلية، والواقع أن السلطة فى مسقط كان نفوذها يتأرجح بين القوة والضعف فى داخل عمان حتي قبل تاريخ هذه الدراسة، وذلك أثر الخلاف الذى نشب بين أبناء الإمام أحمد بن سعيد البوسعيدى ١١٦٢ - ١١٩٨هـ/ ١٧٤٩ - ١٧٨٣م مؤسس أسرة البوسعيد الحاكمة فى عمان الآن، ثم ثورة حمد بن سعيد بن أحمد على أبيه الإمام عام ١٢٠٤هـ/ ١٧٨٩م ليتفرد بالحكم، وينقل مقر السلطة من الرستاق إلى مسقط لأول مرة، كما بسط سلطة الدولة على معظم ما كان تحت سلطة أبيه الذى بقى بالرستاق، ومن هذا التاريخ بدأت ملامح ثنائية الحكم فى عمان، فأصبح هناك السلطة الرسمية ذات الحكم الوراثى والتى مقرها مسقط وعادة ما تبسط نفوذها على مدن الساحل والمعارضون من دعاة الإمامة الإباضية التى يطغى عليها الطابق الدينى بالداخل، وتخلى حمد بن سعيد عن لقب الإمام وتلقب بالسيد أو السلطان الذى أصبح لقباً لكل الذين خلفوه من حكام مسقط.

انظر : حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين فى سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسى عبد الله ، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٣٩٨هـ/ ١٩٧٧م، ص ٤٠١ وما بعدها.

(٢) بعد انفصال زنجبار رسميًا عن عمان حيث أصبحت سلطنة مستقلة وذلك عام ١٢٧٧هـ/ ١٨٦١م تحت إشراف بريطانيا التى تولت التحكيم فى النزاع الذى نشب بين أبناء السيد سعيد بن سلطان البوسعيدى بعد وفاته عام ١٢٧٣هـ/

١٨٥٦م، بعد هذا الانفصال اتفقت كل من بريطانيا وفرنسا فى إعلان مشترك عام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م تعهدتا فيه على احترام استقلال سلطانى مسقط وزنجبار. ولمزيد من التفصيل انظر :

(I.O.R) L/P & 5/18/B. 118, Memo, conciusion of the declartion wit France as to Muscat in 1862 and the Aquisition of Gwader by Muscat.

سلطان بن محمد القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية ١٨٥٦ – ١٨٦٢م، الطبعة الأولى، مؤسسة البيان، دبى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

(٣) محمود على الداود، الخليج العربى والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ – ١٩١٧م، جـ١، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م، ص ٨٧.

(٤) جون.ب. كيلى، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ – ١٨٧٠م، ترجمة محمد أمين عبد الله، جـ٢، وزارة التراث القومى والثقافة بعمان، مسقط ١٩٦٥م، ص ٢٧٣.

(٥) عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م، ص ٣٠٧.

(٦) هو السيد ثوينى بن سعيد الابن الثالث للسيد سعيد بن سلطان، ولد فى عام ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٠م، ونشأ في عمان ولم ير زنجبار على الإطلاق، عينه أبوه نائباً له فى عمان، وذلك عندما قرر الإقامة الدائمة فى زنجبار، وأصبح أول سلطان لعمان بعد انفصال زنجبار عن عمان عام ١٢٧١هـ/ ١٨٦١م، واستمر حكمه إلى أن قتله

ابنه سالم بن ثوينى فى رمضان عام ١٢٨٣هـ/ فبراير ١٨٦٦م. لمزيد من التفصيل انظر : السيدة سالمة بنت السيد سعيد، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسى، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م. عبد الله بن صالح الفارسى، البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(٧) الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦ - ١٣٠٩هـ/ ١٨٤٠ - ١٨٩١م، والتى نجحت فى مد نفوذها إلى بعض نواحى عمان بدرجة كبيرة، حيث استطاعت قواتها التوغل داخل الأراضى العمانية ابتداءً من عام ١٢٦١هـ/ ١٨٤٥م، حتى كادت تستولى على العاصمة مسقط ومدينة صحار لولا وقوف بريطانيا إلى جانب السيد ثوينى بن سعيد، واضطر والى صحار إلى دفع الزكاة لقائد القوت السعودية سعد بن مطلق المطيرى، وظل النفوذ السعودى فى عمان بين مد وجزر وبخاصة فى منطقة (البريمى) حتى نشب النزاع على الحكم بين أبناء الإمام فيصل بن تركى وسقوط الدولة السعودية الثنية عم ١٣٠٩هـ/ ١٨٩١م. لمزيد من التفصيل أنظر :

عبد الفتاح حسن أبو علية ، الدولة السعودية الثانية ١٢٥٦ - ١٣٠٩هـ/ ١٨٤٠ - ١٨٩١م، مؤسسة الأنوار للنشر والتوزيع، الرياض ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

(٨) هو عزان بن قيس بن عزان بن قيس بن الإمام أحمد بن سعيد اليوسعيدى، كان والياً على بلدة الرستاق من قبل السيد ثوينى، وقع عليه اختيار دعاة الإمامة الإباضية الذين ثاروا على السيد سالم بنى ثوينى، واستولوا على مسقط وعقدوا له البيعة إماماً لعمان، واستطاع السيطرة على معظم أجزاء عمان خلال الفترة ١٢٨٥ - ١٢٨٧هـ/ ١٨٦٨ - ١٨٧١م، ولكنه أمضى هذه الفترة فى محاولة لكبح

جماح معارضيه في الداخل والخارج، حتى سقطت الإمامة، وقتل عزان بن قيس خلال صراعه مع تركى بن سعيد بن سلطان البوسعيى، وبموته انهارت الإمامة، وظلت منهارة حتى عام ١٣٣١هـ/ ١٩١٣م. لمزيد من التفصيل انظر :

نور الدين عبد الله بن حميد السالمى، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، حققه وعلق عليه أبو إسحاق إبراهيم طفيش الجزائرى الميزابى، جـ٢، مطبعة الشباب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م.

(٩) هو السيد تركى بن سعيد بن سلطان البوسعيدى الابن الخامس للسيد سعيد بن سلطان، كان على خلاف مع أخيه السيد ثوينى، غادر عمان إلى إقليم جوادر بالهند، وأصبح بذلك تحت تأثير الإنجليز، الذين وجدوا أنه الشخص المناسب لمقاومة الإمامة الإباضية، عندما دعموه عسكرياً واستولى على مسقط عام ١٢٨٧هـ/ ١٨٧٩م، ومن ثم تصدى لقوات الإمامة حتى قتل الإمام عزان بن قيس وانهارت الإمامة، وقد تولى الحكم خلال الفترة ١٢٨٧-١٣٠٥هـ/ ١٨٧١-١٨٨٨م لمزيد من التفصيل انظر :السالمى، تحفة الأعيان، جـ٢.

(١٠) Serv. Hist. Marine , BB4, Extrait De Divers Rapports Adresses par le Lieutenat de Vaisseau Alquier, Capitaine du bruat, au chef de la division des cotes orientales d'Afrique. Mascate, le 27 fevrier 1870, BB4. 888, f. 435.

(١١) (IOR) R/ 15/6/36, from G.B. to G.I, 17, february, 1869.

(١٢) (IOR) R/ 15/6/36, News Report of 20 August, 1871;

السالمى ، تحفة الأعيان، ص ٢٢٦.

Serv. Hist. Marine , BB4, 969, doc. n. 2028, lettre du(١٣)
capitaine de Gregate loger, commandant le du couedic, au Ministre de le marine Bombay le 23 Mars 1873.

Serv. Hist. Marine , BB4, 96, doc., n. 1787, commandant(١٤)
la ctorinde. Au Ministre de la merine lettre du capitaine de Vaisseau lafont. Bombay, le Mars 1874.

(١٥) عائشة بنت على المسند، التنافس البريطانى الفرنسى حول عمان ، ١٢١٣-١٣٢٢هـ/ ١٧٩٨ - ١٩٠٤م. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب للبنات بالرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ص ٢٢٨.

(IOR) R/ 15/6/36, lettre to S.S.I., no. 52, dated 16 April(١٦)
1873; (IOR) R/ 15/6/36, from G.B. to G. to P.R., 9 June 1873.

روبرت جيران لاندان، عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث القومى والثقافة بعمان، مسقط ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص ٢٩٣.

المعونة السنوية: هى التى تمخضت عن التحكيم فى الخلاف الذى نشب بين أبناء السيد سعيد بن سلطان بعد وفاته، ذلك التحكيم الذى نتج عنه قرار تقسيم الإمبراطورية العمانية، والذى ألزم سلطان زنجبار بدفع معونة سنوية لسلطان مسقط مقابل موافقته على قرار التقسيم، وقد استخدمت بريطانيا هذه المعونة وسيلة ضغط على سلاطين مسقط، وكان مقدارها ٤٠,٠٠٠ كراون تدفع سنوياً. غالبا ما يتأخر

دفعها في موعدها، إما بسبب الاضطرابات في عمان أو بسبب الضغوط السياسية البريطانية علي كل من مسقط وزنجبار. لمزيد من التفصيل انظر :

القاسمي، تقسيم الإمبراطورية العمانية، ص ٢٧١ وما بعدها.

(١٧) Serv. Hist, Marine, BB4, 1125, Lettre du capitaine de la Batie, Commandant le bissone au capitaine de Vaisseau vallon, comnandant station de la mer des indes Mascate, le 25 Janvier 1880.

(١٨) Serv. Hist., Marine, BB4, interests Generaux de la France dens la Mer des indes par le capitaine de Vaisseau Vallon, Ancien commandant de la station de la mar des Indes. Mirepix, le 2 Mars 1882.

(١٩) (IOR) R/ 15/6/14, diary of the Muscat Political. Agency 1881 - 1889 ; (IOR) R/ 15/6/36, Muscat to P.R., 2 August 1885.

(٢٠) ولد السيد فيصل عام ١٢٨١هـ/ ١٨٦٤م تقريبا، وهو ثاني أبناء السيد تركي الثلاثة، وكان والده يؤثره علي أخوته، تولى الحكم وعمره ٢٤ عاماً، يصفه المؤرخون الإنجليز بالكسل والجهل بينما يصفه المؤرخون العرب الحزم وحسن السياسة، ومرد هذا التناقض أن المؤرخين الإنجليز وصفوا شخصيته من خلال تعامله معهم، حيث إنه حاول التحلل من قبضة السياسة البريطانية عدة مرات، كما

حاول خلق أيضا نوع من التوازن بين القوى المختلفة فى عمان، فهم بذلك يعبرون عن وجهة نظر السلطات البريطانية، فالسيد فيصل أبى فى أول فترة حكمه أن تكون سلطته مجرد امتداد لحكم والده، وأمّا المؤرخون العرب فقد باركوا فيه تطلعه إلى أن يصبح سيد دولة موحدة، مستقلة استقلالا حقيقيا، ومتحررة من أى نفوذ أجنبى، ولكن يبدو أنه لم يصمد على هذه السياسة، فالضغوط كانت أقوى مما يملكه من إمكانيات سياسية واقتصادية. انظر :

السالمى، تحفة الأعيان ، جـ٢، ص ٢٣٦، خير الدين الزركلى، الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، جـ٥ ، دار العلم للملايين، بيروت ١٤٠٩هـ/ ١٩٧٩م، ص ١٦٤، لوريمر ، ج.ج. دليل الخليج، القسم التاريخى، جـ٢، ترجمة مكتب الترجمة ديوان حاكم دولة قطر، الدوحة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، ٨٠٧.

(٢١) (IOR) R/15/6/50, P.A. Muscat to P.R., 17 November 1889.

(٢٢) (British Muesum) 1s/ 58/20, 1-6.

المعاهدات والمقاولات الجارية فيما بين دولة بريطانيا وسلاطين مسقط ١٢٦١ – ١٣٣٢هـ/ ١٨٣٥ – ١٩١٣م.

(٢٣) جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط، ترجمة عمر الإسكندرانى، راجعه سليم حسن، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م، ص ١٣١.

(٢٤) أوتافى سياسى فرنسى كان يعمل فى القنصلية الفرنسية فى زنجبار، كما عمل

في بعض موانئ الخليج فترة ليست قصيرة مما أكسبه دراية في اللغة العربية، ومهارة في التعامل مع العرب، وقد أظهر براعة دبلوماسية ونشاطاً كبيراً. وهكذا أصبح خصماً عنيداً للممثلين البريطانيين في سلطنة مسقط . انظر :

عبد العزيز عبد الغني إبراهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند في الخليج العربي ١٢٧٥ – ١٣٣٣هـ/ ١٨٥٨ – ١٩١٤م، مطبوعات دارة الملك عبد العزيز، الرياض ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م، ص ٢٧٦؛ لاندان، عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ص ٢٩٢.

(٢٥) A.A.E., NS Mascate, vol. I, F 23, A. 26, Mascate : Nos Jroits et les convoitises Angleises, Raport Fait Par M. ottavi, vice-consul de France a Mascate. le 7 Nobemre 1892.

(٢٦) A.A.E., vol. I. f 23 A26 lettre de M. addingtion, Ambassadeur de France Alondres A. m Ribot, Ministre des Londres. le 29 Nonember 1892.

(٢٧) A.A.E., NS Mascate, vol. 19, note de la direction des consulats et des Affaires commerciales AM. Hanotaux, drecter des Affaires Politiques 1893.

(٢٨) المسند، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣٨ – ٢٣٩.

(٢٩) A.A.E., NS Mascate, vol. 37, F 100-101,Depeche de M. Ottavi, vice - consul de France A M Mascate, Au Ministre des, A.A.E. Mascate , le 5 aout 1894. 8.

(٣٠) اندلعت الثورة فى شعبان عام ١٣١٢هـ/ فبراير ١٨٩٥م إثر خلاف نشب بين السيد فيصل بن تركى سلطان مسقط، والشيخ صالح بن على الحارثى، يندرج تحت الخلاف القديم الذى كان قائماً بين عمان الساحل وعمان الداخل، أو بين السلاطين ودعاة بعث الإمامة الإباضية، إضافة إلى استفحال التدخل الإنجليزى فى شؤون السلطنة، وقد بلغت هذه العداوة بين الإقليمين أوجها حين قطع السيد فيصل الموارد التى كانت تصل إلى أقاليم الداخل، ويذكر أيضًا أن من أسباب هذه الثورة تحريض سلطان زنجبار على الثورة ضد السيد فيصل، واستطاع الثوار السيطرة على أجزاء كبيرة من مسقط لمدة ثلاثة أسابيع، تمكنوا خلالها من الحصول على كثير من مطالبهم من السلطان بعد الوساطة البريطانية، ولكن مسقط وتجارتها تلقت ضربة كبيرة وخسارة مادية. لمزيد من التفصيل انظر : السالمى، تحفة الأعيان، جـ٢، ص ٢٣٧؛ (IOR) R/15/6/37., the Rellion of 1895.

(٣١) Ibid.

(٣٢) عبد العزيز عبد الغنى إبراهيم ، سياسة الأمن لحكومة الهند فى الخليج العربى، ص ٢٧٦؛ أرنولد ويلسون، تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م، ص ١٧٧.

(٣٣) A.A.E., NS Mascate, vol. I, F 162, A.164., lettre de vice - consul de France A Mascate au ministre des -A.A.E., Mascate le 26 Mars 1895.

(٣٤) Ibid.

(٣٥) المسند، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٥ – ٢٦٦.

(IOR) L/P & 5/20/C 245 precis of Muscat Affairs , p. 71.(٣٦)

(٣٧) المسند، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٥ – ٢٧٦.

(IOR) L/P & 5/20/c 245. precis of Muscat Afairs, p. 60; (٣٨)

جمال قاسم ، الخليج العربى ١٨٤٠ – ١٩١٤ هـ، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦٦م، ص ٣٦١؛ فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا فى الخليج ١٨٥٣– ١٩١٤م، جـ٢، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، د.ت، ص ٦٨.

(٣٩) المعاهدة المذكورة هى التى عقدها السلطان فيصل مع بريطانيا، ومنذ أن عرفت فرنسا بهذه المعاهدة وهى تسعى لمحاولة إبطالها، أو مساواتها بها. نظراً لما تحوية من أمور تتعارض ولتصريح البريطانى الفرنسى لعام ١٢٧٨هـ/ ١٨٦٢م الخاص باستقلال كل من مسقط وزنجبار. لمزيد من التفصيل عن هذه المعاهدة انظر:

(IOR) R/15/36, Signature of H.H. feysal, 19 march 1891;

جمال قاسم، الخليج العربى ١٨٤٠–١٩١٤م، ص ٣٥٢ وما بعدها.

A.A.E., Lettre de vice - consul France A Mascate le 25(٤٠) Mars 1895.

(IOR) R/15/6/38, Political Agency. (٤١)

(٤٢) مشكلة ظفار أو تمرد ظفار هو الثورة التى قامت بها معظم قبائل ظفار بزعامة الكثيرين من سكان الجبال ضد سلطة السيد فيصل، وذلك فى عام ١٣١٣هـ/ أواخر ١٨٩٥م، حيث قتل عدد من رجال السلطان وهرب الوالى، وحاول السلطان

فيصل إخماد هذه الثورة، حيث أرسل مائة جندى، ولكنهم ردوا على أعقابهم بالقرب من صلاله، وخشيت السلطات البريطانية أن تتطور هذه الأحداث بشكل قد يؤدى إلى تدخل العثمانيين، فأرسلت بتأييد من السلطان وكيلها السياسى فى مسقط للتوسط بين الطرفين، وأستمرت المفاوضات بين الثوار والبريطانيين ومن ثم السيد فيصل حتى منتصف عام ١٣١٤هـ/ ١٨٩٧م عندما سويت جميع الأمور المختلف عليها.

وظفار تقع على ساحل حضرموت فى الطرف الجنوبى الغربى لعمان. انظر : لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخى، جـ٢، ص ٩٠٠ وما بعدها.

(٤٣) Bailey, R.W., Records of Oman, 1867 - 1947, Farnham common, Buckunhamshire, England, 1988, p. 9.

(٤٤) (IOR) R/15/6/38, lettre from India office to froeign office, 1 July 1896.

(٤٥) A.A.E., NS Mascate, vol. 1, f 103, lettre de ministre des. A.A.E., au Ambassadeur de France A Londres, Paris le 3 Jul 1896.

(٤٦) A.A.E., NS Mascate , vol. 36, F.R.P.G., XV-110-111, lettre de vice consul France A Mascate au ministre des A.A.E., Mascater le 17 aout 1896.

(٤٧) (IOR) L/P & 5/20/c 245, op. cit., p. 17-18.

فهرس المصادر والمراجع

أولا : الوثائق :

١- وثائق غير منشورة من سجلات مكتب الهند :

India Office Records (IOR) :

- (IOR) R/15/6/36, from G.B. to G. I, 17 February 1869.

- (IOR) R/15/6/36, newsreport of 20 august 1871.

- (IOR) R/15/6/36, lettre to S.S.I., no.52 dated16 abril 1873.

- (IOR) R/15/6/36, G. I to P.R., 9 June 1873.

- (IOR) R/15/6/36, diary of the Muscat political agency 1881- 1889.

- (IOR) R/15/6/36, P.A., Muscat to P.R., 2 august 1885.

- (IOR) R/15/6/50, P. A., Muscat to P.R., 17 november 1889.

- (Britich Mueseum) 1s/ 58/20, 1-6.

المعاهدات والمقاولات الجارية فيما بين دولة بريطانيا وسلاطين مسقط (١٢٦١ - ١٣٣٢هـ/ ١٨٣٥- ١٩١٣م).

- (IOR) R/15/6/37, the Rebellion of 1895.

- (IOR) R/15/6/38, political Agency Muscat.

- (IOR) R/15/6/38, lettre from India office to foreign office, 1 July 1896.

٢- المذكرات السياسية والملفات السرية وأوراق شخصية من وزارة الهند :

- (IOR) L/P & S/18/B 118, Memo, conclusion of the Declartion wit France as to Muscat in 1862 and the Aquistition of Gwader by Muscat.

- (IOR) L/P & S/20 / c 245, precis of Muscat Affairs.

- (IOR) L/P & S/111/531, Lord Curson's pepers.

- (IOR) L/P & S/10/B 110, Arms Traffic.

- (IOR) L/P & S/10/B 182, Arms Traffic Persian Gulf, febrire 1911.

٣- وثائق غير منشورة من وزارة الخارجية الفرنسية (Aff-Etr) :

- A.A.E., Annexe. 15, pp. 119-120, le 20 juin 1893.

- A.A.E., NS. vol. I.F., 23 A. 26 le 7 novembre 1892.

- A.A.E., vol. I. F. 23, A, 26, le 29 novembre 1892.

- A.A.E., vol. 19, 1893.

- A.A.E., NS, le 25 Mars 1895.

- A.A.E., NS, vol. I, A. 164, F. 162, le 26 mars 1895.

- A.A.E., NS. Le 17 aout 1896.

٤- وثائق البحرية الفرنسية (Serv Hist Mar) :

- BB. 4, 888, f. 435, le 27 fevrier 1870.

- BB.4, 969, doc. N. 2028, le 23 Mars 1873.

- BB.4, 969, doc. N, 1787, le 1 Mars 1874.

- BB.4, 1125, doc. N. 2410, le 25 Janvier, 1880.

- BB.4, 1156, doc. N, 2613, le 2 Mars 1882.

المصادر والمراجع العربية والمعربة :

- آرنولد ويلسون ، تاريخ الخليج، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م.

- حميد بن محمد بن رزيق، الفتح المبين فى سيرة السادة البوسعيديين، تحقيق عبد المنعم عامر ومحمد مرسى عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.

٣- جون - ب. كيلى، بريطانيا والخليج ١٧٩٥ - ١٨٧٠م، الجزء الثانى ، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٣٨٥هـ/ ١٩٦٥م.

٤- جمال قاسم، الخليج العربى ١٨٤٠ - ١٩١٤م، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة ١٣٨٦هـ/ ١٩٦١م.

٥- جورج كيرك، موجز تاريخ الشرق الأوسط ، ترجمة عمر الإسكندراني، راجعه سليم حسن، مركز كتب الشرق الأوسط، القاهرة ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

٦- سالمة بنت السيد سعيد، مذكرات أميرة عربية، ترجمة عبد المجيد حسيب القيسى، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

٧- سلطان بن محمد القاسمى، تقسيم الإمبراطورية العمانية ١٨٥٦ - ١٨٦٢م، الطبعة الأولى، مؤسسة البيان، دبى ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.

٨- روبرد جيران لاندان، عمان منذ ١٨٥٦م مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م

٩- عبد الله بن حميد السالمى، تحفة الأعيان بسيرة أهل عمان، حققه وعلق عليه أبو إسحاق إبراهيم طفيش الجزائرى الميزابى، الجزء الثانى، مطبعة الشباب، الطبعة الثانية، القاهرة ١٣٥٠هـ/ ١٩٣١م.

١٠- عبد الله بن صالح الفارسى، البوسعيديون حكام زنجبار، ترجمة محمد أمين عبد الله، وزارة التراث والثقافة بعمان، مسقط ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

١١-عبد العزيز عبد الغنى إبرهيم، سياسة الأمن لحكومة الهند فى الخليج العربى ١٢٧٥ - ١٣٣٣هـ/ ١٨٥٨ - ١٩١٤م، مطبوعات.

١٢- عبد العزيز نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربى للطباعة والنشر، القاهرة ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م.

١٣- عائشة بنت علي المسند، التنافس البريطاني الفرنسي حول عمان ، ١٢١٣-١٢٢٢هـ/ ١٧٩٨ - ١٩٠٤م. رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية الآداب للبنات بالرياض ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.

١٤- فؤاد سعيد العابد، سياسة بريطانيا في الخليج العربي ١٨٥٣- ١٩١٤م، الجزء الثاني، منشورات ذات السلاسل، الكويت ، د.ت

١٥- لوريمر ، ج.ج. دليل الخليج، القسم التاريخي، الجزء الثاني والسادس ، ترجم وطبع على نفقة الشيخ الخليفة بن حمد آل ثاني حاكم دولة قطر، الدوحة ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م، ٨٠٧.

١٦- محمود علي الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ١٨٩٠ - ١٩١٧م، جـ١، معهد الدراسات العربية، القاهرة ١٣٨٠هـ/ ١٩٦٠م.

- Bailey, R.W., Records of Oman, 1867 - 1947, Farnham common, Buckunhamshire, England, 1988.

- Kumar, R., India and the persian Gulf region, (Bombay, 1965).